IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

Rules of Appositive Classification in the Grammatical Heritage

Prof. Dr. Muna Adnan Ghani *
E-mail: munaghani72@yahoo.com

Inst. Dr. Mariam Ghassan Suleiman
E-mail: m-suleman@tu.edu.iq

Keywords:

Basis
Type
Subordinate
Meaning
Formal
Pronunciational

Article Info

Article history:

Received: 16-7-2020
Accepted: 1-8-2020

Available online

Abstract

This paper deals with similarities in pronunciation and meaning among appositives which were behind devoting an independent section in all grammatical books to appositives, although each type of them has its own rules and signs. However, This distinction did not prevent them from being classified under one section with one basis that is agreement between main and subordinate appositives as well as the existence of agreement in semantics related to definite and indefinite noun, plural, dual, singular and gender adjacent with little exception as in adjectives of cause . This paper, is therefore divided according to types of appositives into four sections: Adjective, Affirmation, Apposition and Coupling.

Each section explains aspects of agreement between the main and subordinate appositives especially the semantic features specifically related to each subordinate appositive. Due to the domination of the structural aspect and the clarity of accord pronunciation, this becomes the basis of classification of appositives general or the sub-division of the types of each subordinate appositive particular. This distinction of each partdid not prevent appositives from being classified under one label namely the agreement between main and subordinate appositives.

Due to the dominance of the structural aspect and clarity of accord in pronunciation, it was the most clear basis and in the classification of appositives.

* **Corresponding Author:** Dr. Muna Adnan Ghani , **E-Mail**: munaghani72@yahoo.com
Affiliation: Tikrit University –Iraq

أُسس تصنيف التوابع في التراث النحوي

أ.د. منى عدنان غني – قسم اللغة العربية – جامعة تكريت

م.د. مريم غسان سليمان – قسم اللغة العربية – جامعة تكريت

الكلمات الدالة:-

أساس

صنف

تابع

معنى

الشكلي

اللفظي

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 16-7-2020

القبول:1-8-2020

التوفر على النت

الخلاصة:

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله , وبعد .

فان هذا البحث يعالج الروابط اللفظية و المعنوية التي بها جعلت التوابع بابا مستقلا لا يخلو منه كتاب نحوي , مع أنّ تلك التوابع يتميز كل نوع منها عن سواه ببعض الأحكام و الدلالات ,

وهذا التميُّز لكلّ منها لم يمنعها من الائتلاف تحت باب واحد يجمعه أساس واحد هو الأتفاق بين التابع و المتبوع في الحركة الأعرابية مع وجود اتفاق في جوانب دلالية أخرى تتعلق بالتعريف و التنكير والجمع و التثنية و الافراد , و التذكير و التأنيث , لا تفارقهما الّا قليلا كما في النعت السببي .

وقد جُعل هذا العمل تبعا لأنواع التوابع في أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : النعت .

المبحث الثاني : التوكيد .

المبحث الثالث : البدل .

المبحث الرابع : العطف .

وفي أثناء كلّ مبحث نعرض وجوه التوافق بين التابع والمتبوع في كل قسم منها والتي لأجلها استقلّ عن سواه , ولا سيما الخصائص الدلالية التي أنفرد بها كل نوع من أنواع التوابع , و نظرا لسيادة الجانب البنيوي ووضوح الأئتلاف اللفظي كان هو الأساس الأكثر وضوحا وأثرا في تصنيف التوابع تصنيفا كلّيا أو تقسيما جزئيا لأنواع كل تابع.

المقدمة

الحمدُ للهِ وكفى ، والصلاة والسلام على نبيّهِ المصطفى ، وعلى آلِهِ وصحبِه ومَن هديَهُ اقتفى ، وبعد:

فإنَّ التوابع مصطلحٌ نحوي يَضمُّ تحتهُ فئة مِن العناصر الثنائية (تابع ومتبوع) ، تقع كلُّها في بابٍ واحدٍ مشترك الأحكام ، ولا تَدلُّ على دلالة مُجملة واحدة ، ولا يتحقَّق الإتباع فيها بالوساطة نفسها ، وهي مع ذلك يربطها جامعٌ واحدٌ هو الإعراب ، فالتابع والمتبوع لا يُفارقهما الاتِّفاق في

الحركة الإعرابية ، ويُحاول هذا البحث إبراز دور الاتِّفاق الإعرابي في جميع التوابع تحت باب نحوي واحد ، ولولا هذا الجامع بينها لتفرَّقَت هذه التوابع بحسبِ الخصائص الوظيفية لكلٍّ منها.

وبناءً على لوازم إيضاح هذه الفكرة فقد قُسِّمَ البحث على أربعةِ مباحث هي:

_ المبحث الأول: النعت.

_ المبحث الثاني: التوكيد.

_ المبحث الثالث: البدل.

_ المبحث الرابع: العطف.

وفي كلِّ مبحثٍ من هذه الأربعة عرض لأقسام ذلك التابع ، وأساس تقسيم كلِّ تابعٍ ، وذلك لإيضاح سبب تقسيم كلِّ صنفٍ من تلك التوابع ، وهو الأمر الذي يُعزِّز دقَّة تصنيف كلِّ قسمٍ، وصحَّة رؤية علماء السلَف في تصنيفِهِم الأقسام المُؤتلِفة تحت بابٍ واحدٍ بجامعٍ واحدٍ.

نسأل الله السداد في القول والعمل.

التوابع

التوابع باب واسع في العربية ، يجمع فئة من التراكيب الثنائية بينهما رابط معنوي ، يختلف تبعًا لاختلاف نوع التابع والمتبوع ، لكنَّها جميعها تَشترِكُ في التوافق في الحركة الأعرابية بين التابع والمتبوع ؛ ولذلك اعتنى العلماء بهذا الجانب أكثر من غيرِهِ ، فعندما صنَّف ابن السراج بابًا لهذه المجموعة من الأسماء ، قال في عنوانه: (هذه توابع الأسماء في إعرابها)[1] ، ويبدو أنَّ ابن السراج هو أول من جَمَعَ هذه الأصناف في بابٍ واحدٍ ، إذ ذكرها سيبويه والمبرد متناثرة في مُصنَّفاتهِم النحوية ، ولم يجمعوها في بابٍ واحدٍ مستقلٍّ ، وسارَ من جاءَ بعد ابن السراج من النحاة على خطاه [2].

وكانت أكثر عناية النحاة بالجانب الأعرابي ، على الرغم من أنَّ الاتباع يكون في أحكام أخرى غير الإعراب ، هي التذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، مع ذلك كان لدى النحاة تصوُّر أساسي عن التوابع ، وهو وجوب توافق الحركة الإعرابية للتابع مع المتبوع ، وهذا شأنهم في مجمل أبواب النحو ، إذ معرفة الإعراب غايتهم ، كما أنَّه وسيلتهم في تمييز المعاني ، وتحصيل فوائد الكلام.

ولا أدلُّ على ذلك من قصرِهم حدّ التوابع على ما توافق فيه الطرفان (التابع والمتبوع) في الإعراب ، فقد حدَّ الرماني التوابع قائلًا: " التوابع هي الجارية على إعراب الأول ، وهي خمسة"[3]، ولم يَذكُرْ أصنافَها اكتفاءً بتعريفها ، وجاراه في ذلك ابن بابمشاذ ، قائلًا التابع: "هو الجاري على ما قبله في إعرابِهِ " [4].

وحدَّ الزمخشـــري التوابع وقيَّدها بأنَّ لا إعراب لها إلَّا عن طريق التبعية ، فيُشـــاركُ التابعُ متبوعَهُ في العاملِ ، قائلًا: " هـــي الأسمـــاء التـــي لا يَمسُّها الإعراب إلَّا عـــن سبيـــل التبع لغيرهـا"[5]، وجَعلَها ابن يعيش فروعًا في استحقاق الإعراب ؛ لأنَّها لم تكن المقصودة ، وإنَّما هي من لوازم المتبوع ، قائلًا: " التوابع هي الثواني المســـاوية للأول في الإعراب بمشـــاركتِها له في العوامل " [6].

وحدَّ ابن الحاجب للتابعِ كحدِّ مَن سـبقوه من العلماءِ ، فعرَّفه بأنَّه: " كلُّ ثانٍ أُعرِبَ بإعرابِ ســـابقِهِ من جهة واحدة " [7] ، وأخرج بقولـه: (من جهة واحدة) الخبر ؛ لأنَّ المبتدأ رُفِعَ لعلَّة الابتداء ، والخبر رُفِعَ لكونِـه خبرًا للمبتدأ ، فارتفاعهما ليس مِن جهـة واحدة ، وكذلك المفعول الثاني لـ(ظنّ) ، فإنَّه نُصِبَ لأنَّه مفعول ثانٍ ، ونُصِبَ المفعول الأول لأنَّه أولهما ، وكذلك الحال والتمييز.

وقد اعترضَ الرضي على حدِّ ابن الحاجب في قوله: (من جهة واحدة) ؛ لأنَّ الخبر والمبتدأ عُمدَتَين فارتفاعهما جاء من جهة واحدة ، وكذلك الأسماء الفضلة ، فإنَّ انتصابها من جهة واحدة أيضًـا [8] ، فعرَّف الرضـي التابع بأنَّه: " كلُّ ثانٍ أُعْرِبَ بإعرابِ سـابقِهِ لأجلِهِ ، أي إعراب الثاني لأجل الأول"[9].

وقد صَرَّحَ ابن مالك في حدِّهِ التابع بأنَّه ليس خبرًا بقوله: "هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابِه وعامله مطلقًا" [10].

وعرَّف ابن الناظم التابع بأنَّ إعرابه مُتجدِّد ، يتغير بتغيُّر إعراب متبوعِه في الجملة ، يقول: " هو المُشـــارِك ما قبله في إعرابِهِ الحاصـــل المُتجدِّد " [11] ، فأخرجَ بهذا الحد الخبر المُتعدِّد ، والمفعول الثاني ، والحال ، والتمييز من التوابع ؛ لأنَّها تُشارك ما قبلها في الإعراب.

وعَرَّفَ الجوجري في شـرحِهِ لشـذور الذهب التابع بقوله: " هو المشـارك لما قبله في إعرابِهِ الحاصـــل والمُتجدِّد ، غير خبر " [12] ، فكان تعريفُهُ مُقتبسًـــا مِن تعريفِ ابن مالك ، إلَّا أنَّه اختصرَ عباراته وأجملَها ، وجاراه في ذلك الأشموني.

ولعل اهتمام العلماء بالعامل والإعراب في مصـنفاتِهِم النحوية كان له أثرٌ في حدِّهم للتابع، فالعامل عندهم لا يعمل في التابع إلَّا عن طريق التبع للمتبوع ، إلَّا أنَّ النحاة لم يهملوا الجانب المعنوي الذي يربط بين هذه الأصـــناف ، فالتابع إمَّا أنْ يكونَ مُكمِّلًا بيان نوع المتبوع ، أو غير مُكمِّل بيان المتبوع [13].

فمِن النوع الأول النعت ، والبدل ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وهؤلاء مع متبوعهم كالاســـم الواحد ، يقول ســـيبويه في النعت: " فأمَّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبْلُ ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت ؛ لأنَّهما كالاسم الواحد " [14] ، وقال المبرد في

البدل: " فضـرب من ذلك أنْ تُبدِلَ الاسـم من الاسـم إذا كانا لشـيءٍ واحدٍ ، معرفتَين كانا ، أو معرفة ونكرة ، أو مُضمرًا ومظهرًا ، أو مُضمرَين ، أو مُظهرَين ، وذلك نحو قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ ، أبدلت زيدًا من الأخ نحيت الأخ ، وجعلتَهُ في موضـعِه في العامل ، فصـار مثل قولك: مررتُ بزيدٍ ، وإنَّما هو في الحقيقة تبيين ، ولكنْ قيلَ: بدل ؛ لأنَّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأنْ فرغَ له " [15].

وقال السـيوطي عن عطف البيان: " هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضـيحًا وتخصـيصًـا ، قيل: وتوكيدًا ، فالأول في المعارف: جاء أخوك زيدٌ، والثاني في النكرات نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [16] ، والثالث في المكرَّر بلفظِهِ نحو القائل: يا نصـرُ نصـرًا نصرًا " [17].

أمَّا التوكيد فهو مُكمِّل لمتبوعِه ، ويكون إمَّا بتكرير الاسـم بلفظِه مثل: رأيتُ زيدًا زيدًا ، أو بمعناه ، وإمَّا أنْ يكون بإعادة المعنى بلفظ آخر ، نحو: رأيتُ زيدًا نفسهُ [18].

والنوع الثاني من التوابع غير مُكمِّل بيان المتبوع فهو عطف النسـق ، يقول سـيبويه: " هذا باب ما أشـركَ بين الاسـمين في الحرف الجار ، فجَرَيَا عليه كما أشـرك بينهما في النعت ، فجريا على المنعوت ، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ ، فالواو أشـركت بينهما في الباء ، فجريا عليه " [19].

فالوظيفة المعنوية تُشكِّل عصـب الربط بين التابع والمتبوع ، وأنَّهما كالشـيء الواحد ، سببٌ في الترابط الإعرابي ، فالتابع إمَّا أنْ يُؤكِّد ، أو يُخصِّص ، أو يُبيِّن المتبوع ، أو يُشرِك بينهما في الحكم ، وعلامات الإعراب هـي التي تُبيِّن هـذا الترابط ؛ لأنَّها غالبًا ما تكون دوالًا على المعاني ، ولو على جهة الإجمال ، ومن هنا كانت عناية العلماء بالموافقة الإعرابية بين طرفي الإتباع ؛ ولذلك نصَّ العلماءُ على أنَّ الشـبه الإعرابي بين التابع والمتبوع يُبيِّن حاجة كلٍّ منهما للآخر ؛ لبيان المعنى وفهم الكلام [20].

المبحث الأوَّل

النعت

الصفة في اللغة تُطلقُ على كلِّ صفةٍ جيِّدة ، يقول ابن منظور: " النعت: وصفك الشيء تنعَتهُ بما فيه ، وتبالغ في وصفِه... " [21].

وعرَّفَ ابنُ السراج الصفة بحسب أثرها في تمييز المنعوت في الجملة فقال: " الصفة كلُّ ما فرَّق بين موصـوفَين مُشـتركَين في اللفظ " [22] ، يعني تخصـيص المنعوت من بين سـائر ما يشترك معه.

أمَّا تعريف ابن جني فأشارَ إلى معنى الوصف ، وإلى أنواعِه فقال: "اعلم أنَّ الوصف لفظٌ يَتبَعُ الموصوف تحليةً وتخصيصًا ممَّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيءٍ من مُسبِّبهِ ، ولا يكون الوصف إلَّا مِن فِعلٍ ، أو راجعٍ إلى معنى الفعل" [23].

وكلُّ مَن جاءَ بعد ابن جني جاراه في تعريف الصفة ، مع اختلاف الألفاظ ، فعرَّفَه ابن يعيش: " والصفة لفظٌ يَتبَعُ الموصوف في إعرابِه تحليةً وتخصيصًا له ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيءٍ مِن سببه ، وذلك المعنى عرَضٌ للذات لازمٌ له " [24].

وزادَ ابن مالك في حدِّه للصفة بعضًا من شروطِه وأغراضه ، فقال: " النعت هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا ، أو تأويلًا ، مسوقًا لتخصيصٍ ، أو تعميمٍ ، أو مدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترقُّمٍ ، أو إبهامٍ ، أو التوكيدِ ، فالتابع يَعمُّ بقيَّة التوابع ، والمقصود بالاشتقاق مُخرِجٌ لِما سوى النعت" [25] ، ومثلُ ابن مالك ابن هشام [26] ، وابن عقيل [27] ، وابن الناظم [28].

فالنعت معنى موجود في منعوتهِ ، يَذكرُهُ المتكلِّم ليَحصلَ التمييز بينه وبين غيرِهِ مِن أفرادِ جنسهِ ، وتُوصَفُ المعرفة بالمعرفة ، والنكرة بالنكرة ؛ لأنَّهما كالشيء الواحد ، فلا يجوز أنْ تُوصفَ النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة.

والغرضُ مِن نعتِ المعرفة الإيضاح لِمَا يشوبُ المعرفة من تنكيرٍ ، فيَرفعُ الوصفُ عنها الإبهام.

أمَّا الغرض من وصفِ النكرة ، فهو التخصيص ؛ ليُتخلَّص من العموم ، يقول أبو سعيد السيرافي: " معنى النعت: أنَّه اختصاص نفس المنعوت ، وإخراج له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصُّ منه ، فالنكرات المنعوتة يُخرجُها النعت من نوعٍ إلى نوعٍ أخصُّ منه ، وأمَّا المعارف فيُخرجُها النعت من شخصٍ مُشترِك إلى أنْ يَزولَ اللَّبس عنه ، أمَّا النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، لو اقتصرتَ على رجلٍ وحده لكان الرجل وحده من جملة الرجال كلّهم ، ونوعه الذي هو منهم الرجال على العموم ، فلمَّا نعَتَّهُ بظريفٍ صارَ من جملة الرجال الظراف ، وهو أقلُّ مِن الرجال بالإطلاق ، وكلَّما زِدتَ في النعت كان النوع أخصّ لو قلت: مررتُ برجلٍ ظريفٍ صيرفيّ، صار من جملة الرجال الظراف الصيارفة ، وهم أقلُّ مِن الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيارفة " [29].

وقال ابن يعيش في وصف المعرفة: " ومثال صفة المعرفة قولك: جاءني زيدٌ العاقل، ورأيتُ زيدًا العاقل ، ومررتُ بزيدٍ العاقل ، فالصفة ههنا فَصلَتهُ من زيدٍ آخر ليس بعاقلٍ ، وأزالَتْ عنه هذه الشِركة العارضة ، أي أنَّها اتَّفقَت مِن غير قصدٍ من الواضع ، إذ الأصل في الأعلام أنْ يكونَ كلُّ اسمٍ بإزاء مُسمَّى ، فينفصل المُسمَّيات بالألقاب ، إلَّا أنَّه ربَّما ازدحمت المسميات بكثرتها ، فحَصلَ ثمَّ اشتراك عارض ، فأُتي بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس ، فصفة

المعرفة للتوضـــيح والبيان ، وصـــفة النكرة للتخصـــيص وإخراج الاســـم من نوعٍ إلى نوعٍ أخصّ منه"[30] ، فالإيضـاح يرفع الاشـتراك اللفظي في المعارف ، والتخصـيص يرفع الاشـتراك المعنوي في النكرات [31].

وقد يكون للوصـف معانٍ أُخرى غير التخصـيص والإيضـاح إذا الموصـوف كان معلومًا ومعروفًا لدى المخاطب ، مثل: المدح ، والثناء ، والتأكيد ، والترحُّم ، يقول الرضـي: "وإنَّما يكون لمجرد الثناء أو الذم ، إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطَب ، سواء كان مِمَّا لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو: بسمِ الله الرحمن الرحيم ، إذ لا شريك له تعالى في اسم الله ... أو كان مِمَّا لا شريك فيه ، نحو: أتاني زيدٌ الفاضل العالم ، أو الفاسق الخبيث ، إذ عَرفَ المخاطب زيدًا الآتي قبل وصفه ، وإنْ كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنَّما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحًا به بالتضمن، نحو: أنا زيدٌ البائس الفقير " [32].

فيَختَلف معنى الوصـف بحسب نوع الاسم الموصـوف ، إذا كان معرفة فيكون للإيضـاح، والثناء ، والمدح ، والترحم ، وغيرها ، أمَّا إذا كان نكرة ، فيكون للتخصـــيص بعد أنْ كان الاســـم نكرة شـــائعة غير محدَّدة ، ومهما اختَلفَت الوظائف الدلالية للنعت فإنَّ ذلك الاختلاف لا يُفارق المفهوم الأســـاســـي لِمَا تجتمع عليه أنواع النعوت ، وهو الفائدة التي يَكتســبها المنعوت من جهةِ المعنى.

_ أقسام الصفة(النعت)

ينقسم النعت باعتبار معناه إلى قسمين:

1_ النعت الحقيقي:

ويكون النعت دالًّا على معنى حقيقي في موصـــوفه الأصـــلي ، فهو " وصـــفُ المنعوت بمعنى فيه " [33].

وعرَّفه الأزهري بأنَّه: " الجاري على مَنْ هو له في المعنى ... ، وهو رافع لضمير منعوتِه المستتر " [34].

والنعت الحقيقي يَتبعُ المنعـوت في اللفظ والمعنى ، أي أنَّه يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وكذلك النعت هو ذات المنعوت من جهة المعنى ؛ ولذلك سُـــمِّيَ بالنعت الحقيقي ؛ لوجود المشـــابهة والمماثلة التي تُشـــعِر أنَّ النعت هو المنعوت ذاته ، ويَرفعُ النعت ضميرًا مستترًا يعود على المنعوت ليزيدَ الترابط المعنوي بينهما.

نصَّ الرضـي على ذلك بقوله: " إنَّما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في المعنى"[35]، وقال الأزهري: " وإنَّما وافقه فيما ذكر ؛ لأنَّ النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى ، والموافقة تُشعر بالمماثلة " [36] ، والنعت الحقيقي ثلاثة أنواع:

1_ مفرد: وهو ليس بجملة ولا شبه جملة ، نحو: جاءَ محمدٌ العاقل.

2_ جملة اسمية ، أو فعلية ، كقوله تعالى:﴿ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [37].

3_ شـبه جملة من جار ومجرور أو ظرف، كقوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ [38].

2_ النعت السببي:

يُذكرُ النعت السـببي ليُبيّن صـفة في شـيءٍ مرتبط بالموصـوف ، وهو المقصـود بقولهم: "بذكر معنى... في شيءٍ من سببه"[39].

أو هو التابع الدال على معنى في المتعلّق بالمتبوع ، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه[40].

فيتجه معنى النعت إلى ما كان مرفوعًا بسببه ، أي إلى الاسم اللاحق له، لا الاسم السابق الذي هو المنعوت الحقيقي ، فالمعنى لا يعود له ، وقد جعلوا ذلك سـببًا لنقص المطابقة بينهما ، فيُطابق الاسـم السـابق للنعت في التعريف والتنكير والإعراب ، أي: اثنين من خمسـة؛ لأنَّها من أحكام الأسماء.

أمَّا من جهة الإفراد والتثنية والجمع ، فيَلزمُ النعت السببي حالة الإفراد ؛ لأنَّه مشبَّه بالفعل، والفعل إذا تَقدَّم لا تتصل به علامات التثنية أو الجمع ، إذا كان فاعله مُثنى أو جمعًا.

أمَّا التذكير والتأنيث فيُطابق النعت السـببي الاسـم الذي يعود عليه معنى النعت ؛ لأنَّه لا يَصحُّ أنْ يكونَ الشيء الواحد مذكرًا ومؤنثًا إذا اختلفت دلالة الاسم السابق للنعت عن دلالة الاسم اللاحق له في التذكير والتأنيث ؛ ولأنَّ الفعل يُؤنَّث ويُذكَّر معناه بالاسم المرفوع به ؛ ولذلك يُطابق النعت السـببي الاسـم المرفوع به في التذكير والتأنيث ، يقول ابن الحاجب: " الصـفة تشـبه الموصوف في عشرة أشياء كما ذُكِر ، إلَّا أنّها إذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة ، وهي: الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وسـرُّ ذلك أنَّ التذكير والتأنيث إنَّما يكون في الاسـم المُشـتق باعتبار فاعِلِهِ ، وفاعله في الحقيقة هو المتأخِّر عنه لا الموصـوف؛ فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثه باعتبار المتأخـر لا باعتبار الموصـوف ، وكذلك الإفراد والتثنية والجمع في الأسماء المشتقة إنَّما هو باعتبار فاعلها... ، وأمَّا الخمسة الأخرى ، وهي الإعراب ، والتعريف، والتنكير ، فأحكام ليست من أحكام الأفعال ، وإنَّما هي من أحكام الأسماء ، فوجب أنْ تجري في الاسـم الواقع صـفة باعتبار الأول ؛ لأنَّه له باعتبار الاسـمية ، بخلاف الخمسـة الأخر، فإنَّها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه"[41].

فيظهر أنَّ أمر التوافق اللفظي والمعنوي بين النعت والمنعوت في الأحكام الخمسة مرتبطٌ بالعلاقة المعنوية بينها ، وعود الضمير في النعت على ما قبله ، فيكون نعتًا حقيقيًّا مطابقًا في أحكامه كلّها للمنعوت، أو عودهِ على ما بعده ، فيكون سببيًا يطابقه في التعريف والتنكير والإعراب ، ويطابق ما بعده في التذكير والتأنيث ، ويلزم حالة الإفراد ، ولعلَّ تمام المطابقة في النعت الحقيقي ونقصها في النعت السببي من أكثر الأمثلة وضوحًا على تلاؤم الحكم النحوي مع المعنى ، إذ لمَّا نقص الترابط المعنوي بين طرفي الإتباع في النعت السببي نقصت الأحكام المتطابقة بينها ، ولمَّا تطابقت تمامًا في النعت الحقيقي جاء النعت مطابق للمنعوت في الأحكام الخمسة كلها.

المبحث الثاني

التوكيد

التوكيد في اللغة ، يقول ابن دريد: " وكَّدتُ العهدَ والعقدَ توكيدًا ، إذا أحكمتُهُ ، وكلُّ شيءٍ أحكمته فقد وكَّدتُهُ " [42] ، ويقول ابن فارس هي: " كلمةٌ تَدلُّ على شَدٍّ وإحكامٍ ، وأوْكِد عَقْدَكَ ، أي شُدَّه"[43].

أمَّا في الاصطلاح فقد سمَّاه سيبويه صفة ، لعلَّ ذلك لأجل ما فيه من عودة على المؤكّد وتبعيته له ، فقال: " اعلم أنَّ هذه الحروف كلُّها تكون وصفًا للمُضمَر المجرور والمنصوب والمرفوع ، وذلك قولك: مررتُ بكَ أنتَ ، ورأيتُكَ أنتَ ، وانطلقتَ ، وليس وصفًا بمنزلة (الطويل)، إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، ولكنَّه بمنزلة نَفْسه إذا قلت: مررتُ به هو هو، ومررتُ به نفسِه، ولستَ تُريد أنْ تُحلّيه بصفةٍ ولا قرابة كأخيك "[44].

وعرَّف ابن جني التوكيد بقوله: " التوكيد لفظٌ يَتبَعُ الاسمَ المؤكّد في إعرابهِ ؛ لرفع اللبس وإزالة الاتساع " [45] ، فبيَّن ابن جني أنَّ المؤكَّد يَتبع المؤكِّد في الإعراب ، وأنَّ الغرض من التوكيد رفع اللَّبس وإزالة الاتساع في الحديث.

وجاء في المُفصَّل للزمخشري أنَّ التوكيدَ " على وجهين: تكرير صريح ، وغير صريح"[46]، فاكتفى ببيان أقسامِهِ ، وهذه طريقة أغلب النحاة ، إذ يستغنون عن التعريف بذكر أقسامِه إنْ وُجِدَتْ.

وعرَّف الجزولي التوكيد بأنَّه: " تكريرٌ وإحاطة ، فالتكرير ضربان: تكرير لفظٍ ، وتكرير معنى"[47].

أمَّا ابن الحاجب فعرَّف التوكيد بقوله: " تابعٌ يُقرِّر أمرَ المتبوع في النسبة والشمول"[48].

ويجنح ابن الصـــائغ في تعريفه للتوكيد إلى الجانب اللغوي ، فيقول: "التأكيد هو تمكين معنى القول في النفس"[49].

والتوكيد عند ابن عصـــفور: " لفظٌ يُراد به تثبيت المعنى في النفس ، وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه ، وذلك أنَّ التوكيد ينقســم قســمين: توكيد لفظي ، وتوكيد معنوي"[50]، فيمتاز تعريف ابن عصـفور بشـموليتهِ لذكرهِ قِسـمَي التوكيد اللفظي والمعنوي ، فاللفظي ما يثبت المعنى في النفس ، والمعنوي ما يزيل اللبس عن الحديث أو المُحدث عنه.

أقسام التوكيد

لمَّا كانت وسيلة التوكيد إعادة اللفظ المؤكَّد نفسه ، أو إعادة معناه في لفظٍ آخـــــــر ، قَسمَ النحــاة التوكيــد إلــى توكــيــد لفظي ، وتوكيــد معنوي ، يقول ابن السراج: "التوكيد يجيء على ضربَين ، ضربٌ يُعاد فيه الاسم بلفظهِ ، وضربٌ يُعاد معناه" [51].

وقال الزمخشري: "التأكيد على وجهين: تكرير صريح ، وغير صريح ، فــالصريح نحـــــو قولك: رأيتُ زيـدًا زيـدًا ، وغيـر الصريح نـحـو قولك: فعَـل زيـدٌ نفسُهُ " [52].

فقَسَّمَ النحاةُ التوكيد بحسب طبيعة التكرار في كلِّ نوعٍ ، فالتوكيد اللفظي أمرهُ راجعٌ إلى إرادة تكرار اللفظ ، وتمكينهُ في الســمع ؛ لكي لا يتوهم المخاطب ، أمَّا التوكيد المعنوي فإنَّ المُراد منه الحقيقـة ، يقول ابن يعيش: " فـأمَّـا التوكيـد اللفظي ، فهو راجعٌ إلى اللفظ ، وتمكينـهُ من ذهن المخاطب وسمعهِ ، خوفاً من توهم المجاز، أو توهم غَفْلَه عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود في التوكيد ، فأمَّا المعنوي ، فإنَّما المُراد منه الحقيقة ؛ ولذلك أُعيدَ المعنى في غير ذلك اللفظ"[53].

ويُعرَّف التوكيد اللفظي بأنَّه: " إعادة اللفظ ، أو تقويته بموافقة معنى ، وإنْ كان المؤكَّد به ضميرًا متصلًا أو حرفًا غير جواب" [54].

وعرَّف ابن النـاظم التوكيـد اللفظي بـأنَّـه: " تكرار معنى المؤكَّد بـإعـادة لفظـه ، أو تقويتـه بمرادفـه الفصل التقريـر ، خوفًا مِـن النسيان ، أو عدم الإصغاء ، أو الاعتناء"[55].

وعرَّفه ابن هشـــام بأنَّه: " اللفظ المكرر به ما قبله " [56] ، فمثال تكرير الاســم: رأيتُ زيدًا زيدًا ، والفعـــل ، قامَ قامَ زيـــدٌ ، وفي الجملة كقوله تعالى:﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[57] ، والأكثر في توكيد الجمل أنْ يكونَ التكرار بالعطف [58] ، وكذلك التوكيد بتكرار الضمير ، مثل: مررتُ بكَ بكَ ، ويُشترطُ في توكيد الضمير المتصل أنْ يُعاد المؤكِّد بما اتَّصلَ بالمؤكَّد.

أمَّا التوكيد المعنوي فعرَّفه ابن السراج بقولهِ: "هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر، نحـــــو قولك: مررتُ بزيـــدٍ نفسِـــهِ ، وبكم أنفسكم ، وجاءني زيـــدٌ نفسُه ، ورأيتُ زيدًا نفسه ، ومررتُ بهـــم أنفسهم"[59].

وحدَّهُ الأشـموني بأنْ ذَكرَ غرضــه الذي يسـتعمل لأجلهِ ، فقال: "التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر"[60].

وللتوكيد المعنوي ألفاظٌ تسـعة ، ذكرها النحاة في مصـنفاتهِم ، وهي (نفس ، وعين ، وكل، وكِلا ، وكلتا ، (مضافات إلى ضمائر المؤكّد)، وأجمعَ ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمَع).

وقُسِّمَ التوكيد المعنوي على أنواع ، بحسب اللفظ المؤكِّد[61]:

1_ التوكيد بـــ(النفس والعين) ؛ لرفع توهم الإضافة إلى المؤكَّد حتى لا يتوهم السامع أنَّ المتكلم حذف مضـافًا وأقام المضـاف إليه مقامه ، نحو: جاء زيدٌ نفسـه أو عينه ، وجاءت هندٌ نفسـها أو عينُها ، وجاء الزيدانِ أنفسهما أو أعينهما ، وهكذا.

ولا بُدَّ مِن إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق المؤكد ، وغرض التوكيد بالنفس والعين ، رفع احتمال أنْ يكون في الكلام مجاز ، أو سهو ، أو نسيان [62] ، ومطابقة الضمير العائد على المتبوع هنا دليلٌ على مراعاة التوافق العددي والنوعي بين طرفَي التوكيد ، توافقًا يعتمد المعنى أساسًا له.

2_ (كلا ، كلتا ، كل ، أجمع ، أجمعون ، جمعاء) ، للدلالة على الشمول والإحاطة ، ويرفع بها احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، فـــ(كلا ، وكلتا) ، لإثبات الحكم للأثنين المؤكَّدين ، مثل: جاء الزيدانِ كلاهما ، وجاءت الهندات كلتاهما.

وكذلك(كل ، وجميع) لتأكيد الجمع ، وللدلالة على الإحاطة والشـــمول ، كقوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[63] ، والأهل في اللغة: " أهل الرجل: عشـــيرَتُه وذوو قرباه"[64]، جاء في الكشاف " وآتوني بأهلكم أجمعين ؛ أي يأتيني أبي ، ويأتني آله جميعًا..."[65] ، وقولـه تعالى:﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[66] ، وهذا تأكيدٌ أنَّ اللهَ تعالى عَلَّمَ آدم كلَّ الأسماء جملةً وتفصيلًا "[67].

ويَتَّضِـــحُ بعد هذه النصـــوص البيّنة أنَّ الأســـاس الذي جُعِلَ بناءً عليه التوكيد في باب التوابع، هو أنَّـه لفظٌ مرتبطٌ بـالمتبوعِ مِن جهـةِ معنـاه ؛ لتقويتـه وتثبيتـه في نفس الســـامع أو المخاطَب، ويقترن مع هذا الارتباط المعنوي توافق لفظيٌّ من جهةِ اتِّحاد حركة الإعراب، والضمير العائد على المتبوع المتَّصل بالتابع ، حتى أنَّ التوكيد _الذي هو مضمون معنوي خالص _ اقترنَ باصطلاح هذا الموضوع ، فَجُعلَت الفائدة المعنوية رأسًا للباب وعنوانًا له.

البحث الثالث:

البدل

البدل في اللغة ، يقول ابن فارس: " الباء والدال واللام أصــلٌ واحد:" ، وهو قيام الشــيء مقام الشيء الذاهب[68].

وفي الاصطلاح عرَّفـــــه سيبويه بقوله: " هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسمِ ثُمَّ يُبدَل مكان ذلك الاسم اسم آخــر ، فيَعمَل فيه كما عَــمــلَ فــي الأول ، وذلك قــولك: رأيتُ قومَكَ أكثَرهُم"[69].

وســمَّى المبرد البدلَ تعيينًا ، وعلَّل تســمية البدل بقوله: " قيل البدل ؛ لأنَّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأنْ فرغ له"[70].

وعرّف الزمخشــري البدل وفَصَّــل فيه ، مُبيّنًا الغاية منه قائلًا: " هو الذي يعتمد بالحديث، وإنَّما يُذكَر لنحوٍ من التوطئة ؛ ليفاد بمجموعهما فضـــل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد...، وقولهم: إنَّه في حكم تنحية الأول ، إيذان منهم باســتقلاله بنفســه ، ومفارقته التأكيد والصــفة في كونهما تمتينًا لما يتبعانه ، لا أنْ يعنوا إهدار الأول واطراحه"[71].

وحدَّه ابن يعيش قائلًا: " البدلُ ثانٍ يُقَدَّر في موضع الأول ، نحو: مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، فزيدٍ ثانٍ مِن حيث كان تابعًا للأول فــي إعرابِه ، واعتباره بأنْ يُقدَّر في موضع الأول حتى كأنَّك قلت: مررتُ بزيدٍ ، فيعمل فيه العامل كأنَّه حالٍ من الأول"[72]، وواضــحٌ أنَّ التقدير المقصــود هنا هو احتمالية التبادل الموضعي للمُبدَل منه ؛ لصحة تسليط البدل من جهة المعنى، وعرَّفه ابن هشام: "تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة"[73].

فالبـدل من التوابع التي تتبع المُبدَل منه في إعرابه ، ويكون بمعنى المبدل منه ، ويُؤتى به للتبيين أو التأكيد ، فهو يجمع بين التوكيد والنعت ، كما قال ابن جني: "اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشـديد ، ومجرى الوصـف في الإيضـاح والتخصـيص"[74] ، فنصَّ على الفوائد المعنوية من الإتيان به دون ســـواه من الأحكام اللفظية المتطابقة بين طرفَي الإتباع هنا.

أقسام البدل

يُقسَّـــم البدل من حيث مطابقته لمعنى المُبدَل مِنه تطابقًا كاملًا أو جزئيًا ، أو عدم مطابقتِهِ لمعناه على أربعة أقسام:

1_ بدل كل من كل: ويُسمَّى (البدل المطابق) ، ويكون معناه مساويًا لمعنى المُبدَل منه ، فيكون التابع هو المتبوع بعينهِ ، يقـــول ابن الخبار: " أنْ تُبدِلَ الاسم من الاسم ، وهمـــــا دالَّان على معنى واحدٍ ، وهـذا يُسمَّى بدل كلٍّ من كلٍّ ؛ لأنَّ الثاني دالٌّ على جميع ما يَدلُّ عليه الأول"[75].

وهذا النوع من البدل يوافق المُبدَل منه في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ؛ لاتِّحادهما في المعنى[76].

ومثاله قولـــه تعالى:﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ...﴾[77]، ويُسمَّى ببدلِ شيءٍ من شيء ، أو بدل المطابق ، لوقوعه في اسم الله تعالى [78] ، نحو: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ [79] ، جاء في تفسير القرطبي: " هو كقولك: خَرجتُ إلى زيدٍ العاقل الفاضل مِـن غيـر واو ؛ لأنَّهما شيء واحدٌ ، والله هـو العزيز الذي لا مِثل لـه ولا شبيـه"[80].

2_ بدل بعض من كل ، ويكون البدل جزءًا من المُبدَل منه ، وتختلف نسبة هذا الجزء سواء كان أكثر أم أقل أم مساويًا ، يقول ابن هشام: " بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كلِّه ، قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر ، (أكلتُ الرغيفَ ثُلثَه أو نصفَه أو ثُلثَيه) ، ولا بُدَّ من اتِّصالهِ بضمير يرجع على المبدل"[81].

والجزئية من الأمور المعنوية فهي تعني بعض الشـيء أو قسـمه ؛ ولذلك يتطلب أنْ يكونَ في التابع ضمير يعود على المتبوع ، سواء كان مذكرًا ، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[82]، وكثير منهم بدل من الضـــمير أي الواو ، وهو بدل بعض من كل[83]، أو كان الضـــمير مقدَّرًا ، كقوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾[84]، من استطاع منهم[85].

3_ بدل الاشتمال ، ويكون هـذا البدل من مشتملات المتبوع وليس جزءًا منه ، يقـول ابن هشام: "بدل الاشتمال وضـابطه أنْ يكونَ بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية ، كقولك: أعجبني زيدٌ علمُه " [86] ، فالاشتمال المقصـــود هنا هـــو اشتمال المتعلقات المعنوية غير الحسية ، كالكرم، والعلم ، والخلق ، ونحوه ؛ لأنَّ تلك الحسيّة الجزئية هي المرادة في بدل البعض من الكل، ويُعرَّف بأنَّه: "هو بدل شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأعجبني زيدٌ علمُه أو حسنُه أو كلامُه"[87].

وإنَّما سُمِّيَ هذا النوع ببدل الاشـتمال لأنَّ " المُراد المُبدَل منه بلازمة من لوازمه قد اشـتمل عليه على سبيل الإجمال مع لوازم أُخر ، فيأتي الاشتمال ليُزيحَ هذه اللوازم المشتملة ويَثبت على واحدة منها تفصيلًا وبيانًا"[88]، والفرق بين بدل الاشتمال ، وبدل البعض مِن الكل ، أنَّ الاشتمالَ

يكون في المعاني أو ما كان بمنزلة المعاني ، كالحسن والعقل ، وبدل البعض من كل يكون جزءًا من المُبدَل منه لا معنى فيه.

كما أنَّ بدل الاشتمال يمكن معرفته دون ذكــره ؛ لأنَّ عندما نقول: أعجبني زيدٌ ، يُفهم منه أنَّك عجبتَ بمعنى فيه ؛ لأنَّك لا تقول: أعجبني زيدٌ ، وأنت تريد أنَّك عجبت بعضـوٍ من أعضـاء جسدهِ[89].

ويُشترط في هـــذا النـــوع أيضًا أنْ يكونَ في البدل ضميرًا يعود على المُبدَل منه ؛ لأنَّه لازمة من لوازم المُبدَل منه ومعنى فيه ، كما يُشــتَرط فيه أنْ يكونَ الأول مشــتملًا على الثاني، فيجوز الاكتفاء بالأول ، كقولك: سُرِقَ عبدالله ثوبُه ، فيجوز أنْ تقولَ: سُرِقَ عبدالله[90].

4_ بدل الغلط ، وهو البدل الذي لا علاقة له بالمُبدَل منه في المعنى ؛ لأنَّ المُتحدِّث قد غَلطَ أو نَسِيَ فتدارك غلطه أو نسيانه بالبدل ، يقول المبرد: " بدل الغلط وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، أراد أنْ يقولَ: مررت بحمارٍ ، فأمَّا أنْ يكونَ غلط في قوله: مررتُ برجلٍ ، فتدارك فوضـــع الذي جاء به ، وهو يريد في موضــعه ، أو يكون كأنَّه نَسِــيَ فذَكَر " [91] ، ويَتبع هذا النوع من البدل المُبدَل منه في الإعراب ليس لتوافق أو ترابط معنوي ؛ وإنَّما يُريد أنْ يُبيّنَ أنَّ الثاني هو المقصـود لا الأول ؛ لأنَّ اللســان قد ســبق إلى الشــيء الذي لا يريده ، فيُلغِيه بذكر البدل ؛ ولذلك قال المبرد: " وهو يريد في موضعه"[92].

وقال الرضي: "ومعنى بدل الغلط ، البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المُبدَل منه ، لا أنَّ البدل هو الغلط"[93] ، والأحسن في هذا النوع من البدل أنْ يأتيَ بـــ(بل) للإضراب عن الأول ، حتى لا يتوهم السـامع أنَّك قصـدت بذلك الصـفة [94] ، وهذا النوع من البدل لم يَقعْ في القرآن الكريم ، ولا في الشعر.

المبحث الرابع:

العطف:

العطف في اللغة: ردُّ الشيءِ على الشيءِ[95].

أمَّا تعريف العطف في الاصطلاح ، فإنَّ العلماء لم يُعرِّفوه ، واكتفوا بذكر أقسامــه (عطف النسق، وعطف البيان) ، وكِلا القسمَين يتبع المعطــوف فـــي إعرابهِ ، إلَّا أنَّ في عطف النسق المعطوف عليـه غير المعطوف في المعنى ، فـأحتـاج إلى رابط ليربطهمـا في الحكم ، فلم يكنِ الرابط إلَّا الحرف ، أمَّا عطف البيان يكون مُوضِّحًا للمعطوف عليه ، أو مُخصِّصًا له ، فهو من معاني المتبوع ومُتمّماته ، فلم يَحتَج إلى ربط.

1_ عطف النسق ، عرَّف سيبويه بالعطف في قوله: " هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت أو الشريك على الشريك... " [96] ، وقال أيضًا: " مَررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالح ، وما مَررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيم ، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأُولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت"[97].

وعرَّفَهُ الحيدرة اليمني بأنَّه: "ردُّ آخرِ الكلام على أوَّلِه حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول ، إنْ رفعًا فرفعٌ ، وإنْ نصبًا فنصبٌ ، وإنْ جرًّا فجرٌّ ، وإنْ جزمًا فجزمٌ"[98]، وكلامُهُ هنا يُلفِت بوضوح إلى ما يجرّه الرابط المعنوي بين طرفي العطف من تتابع إعرابي.

وعند ابن الحاجب: "تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، نحو: قامَ زيدٌ وعمروٌ"[99]، فقوله: التابع المقصود بالنسبة ، يعني القصد من حيث المعنى.

وعرَّفَ ابن عصفور عطف النسق ذاكرًا أحواله في قوله: " حَملُ الاسمِ على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسُّط حرف بينهما"[100].

أمّا الجرجاني فعرَّفه قائلًا: " تابعٌ يدلُّ على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " [101].

وإنَّما سُمِّيَ بعطف النسق ؛ لمجيء الكلام على " نظام واحد عام في الأشياء"[102] يقوم على التتابع والترتيب ، فيجري الكلام على مجرى واحدٍ متناسق.

وإنَّما احتاج في عطف النسق أنْ يكونَ بحرفٍ ؛ لأنَّه انفَردَ عن باقي التوابع بأنَّ معنى المتبوع غير معنى التابع ، وأنَّه لا صلة له به ، فهو ليس من صفاتِه ، ولا من أجزائِه ، ولا هو مُبيِّن له أو مُؤكِّد ، يقول ابن الخباز: " ولمَّا كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابطٍ ، وكان الحرفُ أولى ؛ لأنَّ الحروف نوائب عن الأفعال ، وفي حروف العطف اختصارٌ بديع ، وهو أنَّها تكفي مؤونة تكرير العامل ، والعطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين"[103].

والفائدة مِن عطف المفرد على المفرد ، لإشراك المعطوف بعامل المعطوف عليه ، أمَّا فائدته في الجمل فهو تحقيق الوحدة الدلالية في الجمل المُكوِّنة للنص ، وهو ما يُسمَّى بالاتساق[104].

وقَسَّمَ ابن مالك حروف العطف تقسيمًا معنويًّا صرفًا ، بحسب إشراك التابع ما قبله في اللفظ والحكم إلى قسمين:

الأول: ما يَتبَعُ المعطوف عليه في اللفظ والمعنى ، وهو: الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ ، وجاء زيدٌ ثُمَّ عمروٌ ، وجاء زيدٌ فعمروٌ ، وقَدِمَ الحجاجُ حتى المشاةُ.

وفي (أم ، وأو) خلافٌ ، فالعادة لا يشـرك المعطوف بها المعطوف عليه في اللفظ والحكم، إلَّا أنَّ ابن مالك جعلها كالواو والفاء ، وعلَّلَ لذلك بقوله: " فإنَّ القائل: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ عالم بأنَّ أحدَ المذكورَين عند المخاطب ، غير عالم بتعيينِهِ ، فما بعد(أم) مشـارك لما قبلها في معناه وإعرابِهِ.

أمَّا الإعراب فبَيِّن ، وأمَّا المعنى فلمَّا ذكرته من تســـاويهما في إمكان ثبوت الحكم وانتفائه دون ترجيح.

وأمَّا (أو) فإنَّ ذكرها يُشعِر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجلِهِ من شكٍ وغيره.

وقــد يُذكَـر ما قبلها دون تردُّد يحوج إلى (أو) ، ثم يحدث ما يحوج إليها فتُذكَر ، وتعرض مشاركة ما قبلها لما بعدها فيما يقتضيه "[105].

فجَعلَ (أم) و(أو) ممَّا يُشـــارك قبله في المعنى لعلم المخاطب في كليهِما ، إلَّا أنَّ في (أم) يحتاج إلى تحديد أحد المذكورَين ، وفي (أو) يحتاج السائل إلى التأكيد وإزالة الشك.

الثاني: ما يُشرِك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ دون المعنى ، وهي (بل، لكن، لا)، فالمعطوف غير المعطوف عليه ، فهذه الحروف إمَّا تنفي الحكم عن المعطوف ، مثل: جاءَ زيدٌ لا عمرٌو ، أو يكون المعطوف هو المقصود بالحكم، مثل: جاءَ زيدٌ بل عمرٌو.

2_ عطف البيان ، سَمَّى سيبويه عطف البيان بـــــــــــ(الصفة ، والبدل ، والعطف ، وعطف البيان)[106] ، وإنَّما سَـــمَّى عطف البيان بأســـماء التوابع الأُخرى ؛ لأنَّ " عماده في هذا أصـــلُ البيان ، فالتابع الذي يأتي مُبيِّنًا لمتبوعِهِ ، مُوضِّـــحًا له ، فهو عنده عطف بيان كونه عُطفَ لبيانِه"[107].

وعرَّف ابن الســراج عطف البيان بأنَّه: " اســمٌ غيرُ مُشــتقٍّ مِن فعلٍ ، ولا هو تحلية ، ولا ضـرب من ضـروب الصـفات ، فعَدلَ النحويون عن تسـميتهِ نعتًا ، وسـمّوه عطف البيان ؛ لأنَّه للبيان جيء به ، وهو مفرق بين الاســم الذي يجري عليه ، وبين ما له مثل اســمه ، نحو: رأيتُ زيدًا أبا عمرو ، ولقيتُ أخاك بكرًا"[108].

وبيَّن ابن جني أنَّ عطف البيان يقـوم مقام الصفة فـي بيان المتـبـوع فـي قولِـه: "أنْ تُقيمَ الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل ، تقول: قامَ أخوكَ محمدٌ ، كقولك: قامَ أخوكَ الظريف"[109] ، فكُلًّا مِن (محمد) و(الظريف) جاء بيانًا لكلمة (أخوك) وخصَّصَته.

وعرَّف الزمخشري عطف البيان ببيان الغرض منه ، فقال بأنَّه: "اسم غير صفة، يَكشِفُ عن المُرادِ كشفُها ، ويَنزلُ مِن المتبوعِ منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها"[110].

ولا يَختَلِفُ تعريف الجزولي عن الزمخشـــري ، إلَّا أنَّه بيَّن عدم جعله نعتًا (لمانع) ، ولعلَّهُ يَقْصـدُ أنَّ عطفَ البيان جامدٌ ، قائلًا: " هو الاسـم الجاري على اسـم دونه في الشـهرة ، لا بيَّنه كما بيَّنه النعت ، إلَّا أنَّه لا يكون نعتًا لمانع"[111].

وعرَّفهُ الســـيوطي ببيان معناه في قولـه: "هو الجـاري مجرى النعت في تكميل متبوعـه توضيحًا وتخصيصًا ، قيل: وتوكيدًا"[112].

فكلُّ التعريفات السابقة جَرَتْ على بيان أنَّ عطف البيان لمعنى لتوضيح والتخصيص، وأنَّه لا يُشتَرَط فيه الاشتقاق على عكس النعت الذي يكون مشتقًّا مِن الفعل.

ويَتَّضـــحُ ممَّا ســـبقَ أنَّ كلَّ تابعٍ يكون لبيان معنى في المتبوع ، ســـواء كان عن طريق التوضيح أو التخصيص أو التأكيد ؛ ولهذا السبب اتَّفَقَ كلٌّ من التابع والـمتبـوع فـي الإعـراب؛ لأنَّهـا كـالشـيء الواحـد ، فالأحكـام النحويـة المتطابقة مِـن إعراب واشتراك في حكم العددية (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) ، أو النوعية (التذكير ، والتأنيث ، والتعريف ، والتنكير) تَرجعُ إلى الرابط المعنوي الوثيق بين طرفي الإتباع في التوابع كلّها ، فالأســـاس الأصـــيل هو المعنى، والأحكام اللفظية نتائج لذلك الترابط المعنوي ، الذي عدَّ بعض العلماء لأجلِهِ التابع والمتبوع كالشيءِ الواحد.

الخاتمة

تُمَثِّل التوابع مثالًا واضـحًا صـريحًا على سيادة العامل الشكلي (البنيوي) في اعتبارِهِ عاملًا رئيسًـا في التصـنيف النحوي ؛ لأنَّ بين كلِّ زوجٍ مِن التوابع علاقات وظيفية وخصـائص نحوية متميّزة مِن كلِّ نوعٍ مِن أنواع التوابع عمَّا سـواه ، ومع هذا فإنَّ الجامع بين هذه الأنواع هو الحركة الإعرابية ، وقد بَرَزَت مراعاة النحاة لهذا الجانب في تعريفهم للتابع ، ونصِّـــهِم فيه على الاتِّفاق اللفظي في حركات الإعراب بين التابع والمتبوع.

ومع إدراك العلماء لدور الجانب اللفظي في الربط بين أنواع التوابع فإنَّهم أغنوا كلَّ نوعٍ منها بما يضـمُّهُ مِن خصـائص وظيفية ودلالية بيِّنة ، لا سـيَّما في العطف والبدل ، ومع هذا فإنَّه لولا العامل اللفظي والتوافق والإعرابي بين التابع والمتبوع أيًّا كان نوعه لتفرَّقَت تلك التوابع بحســـبِ معانيها وطبيعة العلاقة بين التابع والمتبوع في كلِّ بابٍ مِن التوابع.

وتُمثِّل أحكام النعت السببي في عدم التوافق العددي بين النعت والمنعوت دليلًا على مفارقة التابع لمتبوعِهِ في بعض أحكامه إذا لم تتحقَّق المطابقة الكاملة بينهما.

وقد برزَت علل العلماء في بابِ التوابع تفسِّـر كثيرًا مِن ظواهرها ، كما في تفسـيرهم حاجة عطف النسـق إلى واسـطة العطف (حرف العطف) بأنَّه منفرد عن سـواه مِن التوابع بأنَّ معنى المتبوع غير معنى التابع ولا هو مِن أجزائهِ أو صفاتِهِ أو مؤكِّداتِه.

والحمد لله أوَّلًا وآخرًا.

الهوامش

(1) ينظر: الأصول في النحو 19/2 ، والإيضاح العضدي 273 ، وشرح المقدمة المحسبة 407/2 ، وملحة الإعراب 65 ، والمفصل في صنعة الإعراب 143 ، والبديع في علم العربية 308/1.
(2) ينظر: التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم (رسالة): 37.
(3) رسالة الحدود 680.
(4) شرح المقدمة المحسبة 407/2.
(5) المفصل في صنعة الإعراب 143.
(6) شرح المفصل لابن يعيش 218/2.
(7) شرح الرضي على الكافية 277/2.
(8) ينظر: المصدر نفسه 2/ 278.
(9) ينظر: المصدر نفسه 2/ 278.
(10) تسهيل الفوائد 163.
(11) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 350 ، وينظر: اللمحة في شرح الملحة 687/2.
(12) شرح شذور الذهب للجوجري 756/2 ، وينظر: شرح الأشموني 315/2.
(13) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية 247.
(14) الكتاب 421/1 - 422.
(15) المقتضب 295/4.
(16) سورة النور: 35.
(17) همع الهوامع 159/3.
(18) ينظر: الأصول في النحو 19/2.
(19) الكتاب 437/1.
(20) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي 3 ، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية 252.
(21) لسان العرب (نعت) 99/2.
(22) الأصول في النحو 214/1.
(23) اللمع في العربية 82.
(24) شرح المفصل لابن يعيش 232/2.
(25) شرح التسهيل 306/3.
(26) ينظر: أوضح المسالك 270/3.
(27) ينظر: شرح ابن عقيل 191/3.
(28) ينظر: شرح ابن الناظم 350/1.
(29) شرح كتاب سيبويه السيرافي 313/2.
(30) شرح المفصل لابن يعيش 233/2.
(31) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 108/2.
(32) شرح الرضي على الكافية 288/2.
(33) اللمحة في شرح الملحة 27/2.
(34) شرح الأزهرية 29.
(35) شرح الرضي على الكافية 307/2.
(36) شرح الأزهرية 29.
(37) سورة آل عمران: 7.
(38) سورة المسد: 4 - 5.
(39) اللمع في العربية 28.

(40) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 350 ، وشرح الأشموني 317/2.
(41) الإيضاح في شرح المفصل 445/1 ، وينظر: أوضح المسالك 274/3.
(42) جمهرة اللغة (وَدَكَ) 680/2.
(43) مقاييس اللغة (وَكَدَ) 138/6.
(44) الكتاب 385/2.
(45) اللمع في العربية 84.
(46) المفصل في صنعة الإعراب 145 ، وينظر: الأصول في النحو 19/2 ، والكناش في فني النحو والصرف 232/1 ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 164 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 357.
(47) المقدمة الجزولية في النحو 73.
(48) الكافية في علم النحو 30.
(49) اللمحة في شرح الملحة 705/2 ، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 394/1.
(50) شرح جمل الزجاجي 228/1.
(51) الأصول في النحو 9/2.
(52) المفصل في صنعة الإعراب 145.
(53) سورة التكاثر: 3 - 4.
(54) شرح المفصل 227/2.
(55) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 166.
(56) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 362.
(57) أوضح المسالك 301/3.
(58) ينظر: المصدر نفسه 3/ 303.
(59) الأصول في النحو 20/2.
(60) شرح الأشموني 334/2.
(61) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 289/3 ، وشرح ابن عقيل 206/3.
(62) ينظر: أوضح المسالك 293/3.
(63) سورة يوسف: 93.
(64) القاموس المحيط (أهل) 963.
(65) الكشاف 503/2.
(66) سورة البقرة: 31.
(67) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 284/1.
(68) مقاييس اللغة (بَدَلَ) 210/1.
(69) الكتاب 1/ 150.
(70) المقتضب 4 / 295.
(71) المفصل في صنعة الإعراب: 157.
(72) شرح المفصل 258/2.
(73) شرح شذور الذهب 567.
(74) اللمع في العربية 87.
(75) توجيه اللمع 275.
(76) ينظر: تسهيل الفوائد 172 ، وينظر شرح قطر الندى 309.
(77) سورة الفاتحة: 6 - 7.
(78) ينظر: همع الهوامع 3/ 176 ، وحاشية الصبان 184/3.
(79) سورة إبراهيم: 1.
(80) الجامع لأحكام القرآن 338/9.
(81) أوضح المسالك 65/3.
(82) سورة المائدة: 71.
(83) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم 65/3.
(84) سورة آل عمران: 97.
(85) ينظر: معاني القرآن للأخفش 155/1.
(86) شرح قطر الندى 309.
(87) حاشية الصبان 3/ 185.
(88) التوابع في نهج البلاغة (رسالة): 200.

(89) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 428/2.
(90) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 253/1.
(91) المقتضب 1/ 28.
(92) المصدر نفسه 1/ 28.
(93) شرح الرضي على الكافية 386/2.
(94) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 254/2.
(95) جمهرة اللغة (عطف) 914/2.
(96) الكتاب 1/ 421.
(97) المصدر نفسه 1/ 434.
(98) كشف المشكل في النحو 194.
(99) الكافية في علم النحو 30 ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 276/2.
(100) المقرب 306.
(101) التعريفات 151.
(102) لسان العرب (نسق) 352/10.
(103) توجيه اللمع 283.
(104) ينظر: الاتساق في العربية (رسالة): 94 ، والتوابع في نهج البلاغة (رسالة): 221.
(105) شرح الكافية الشافية لابن مالك 1203/3.
(106) ينظر: الكتاب 1/432-433 ، 2/184-185، 186، 190، 193.
(107) التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم 56.
(108) الأصول في النحو 45/2.
(109) اللمع في العربية 90.
(110) المفصل في صنعة الإعراب 159.
(111) المقدمة الجزولية في النحو: 70.
(112) همع الهوامع 159/3.

المصادر

أوَّلًا: الكتب

-إرشـاد العقل السـليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السـعود (محمد بن محمد بن مصـطفى ت 982هـ) ، دار إحياء التراث العربي _ بيروت ، (د. ط) ، (د.ت).

-الأصول في النحو ، ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ت316هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان ، ط3 ، 1417هـ _ 1996م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت 761هـ) ، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع _ دمشق ، (د. ط) ، (د. ت).

-الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ت377 هـ) ، حقَّقه وقدَّم له: د. حسين شاذلي فرهود ، ط1 ، 1389 هـ _ 1969م.

-الإيضـاح في شـرح المفصـل ، ابن الحاجب النحوي (أبي عمرو عثمان بن عمر ت 646هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، (د. ط) ، 1402هـ _ 1982م.

-البديع في علم العربية: ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ت606هـ) ، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1420 هـ _ 2000م.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ت 672هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، (د. ط) ، 1387هـ _ 1967م.

-التعريفات ، الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف ت 816هـ) ، تحقيق: إبراهيم الانباري ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط1 ، 1403هـ _ 1983م.

-توجيه اللمع: ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي ت639هـ)، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة _ مصر ، ط2 ، 1428 هـ _ 2007 م.

-الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي ت 671هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية _ القاهرة ، ط2 ، 1384هـ ، 1964م.

-جمهرة اللغة ، أبو بكر (محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين _ بيروت ، ط1 ، 1987م.

-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبَّان (أبو العرفان محمَّد بن علي الشافعي ت 1206هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط1، 1417 هـ _ 1997م.

-_ رسالة الحدود ، الرمَّاني (علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ت 384هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر _ عمان ، (د. ط) ، (د. ت).

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت 769هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث _ القاهرة ، ط20 ، 1400 هـ _ 1980م.

-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1420 هـ _ 2000 م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني (علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ت 900هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ، ط1 ، 1419هـ_ 1998م.

-شرح الأزهرية ، الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ت 905هـ)، المطبعة الكبرى ، بولاق _ مصر ، (د. ط) ، (د. ت).

-شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك (جمال الدين محمَّد بن عبد الله ت672هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1410هـ _ 1990م.

-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ت 905هـ) ، دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان ، ط1، 1421هـ_2000م.

-شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيليّ ت 669هـــ) ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط1، 1419هـ _ 1998م.

-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ت 688هـ) ، منشورات جامعة قابوس ، بنغاري ، عمان ، ط2 ، 1996م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، للجوجري (شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري ت 889هـــــ) ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإســـلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1423هـ _ 2004م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين ، ابن هشام ت 761هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع _ سوريا (د. ط) ، (د. ت).

-شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ت 761هـ) ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط11 ، 1383م.

-شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ت 672هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، (د. ت).

-شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت 368هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط1 ، 2008م.

-شرح المفصل ، ابن يعيش ، (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي الموصلي ت 643هـ) ، قدَّمَ له ووضعَ حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان، ط1 ، 1422 هـ _ 2001 م.

-شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد بن بابشاذ ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية _ الكويت ، ط1 ، 1977م.

-ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض _ المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1401هـ _ 1981م.

-القاموس المحيط ، الفيروزآبادي (محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُومي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت _ لبنان ، ط8 ، 1426هـ _ 2005م.

-الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ت 646 هـــ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ، القاهرة _ مصر ، ط1 ، 2010 م.

-الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ت 180هـــ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408 هـ _ 1988 م.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت 538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت _ لبنان ، ط3 ، 1407هـ.

-كشف المشكل في النحو ، ابن الحيدرة اليمني (علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم ت 599هـ) ، قرأه وعلَّق عليه: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، (د. ط) ، 2012م.

-الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ت 732هـ) ، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت _ لبنان ، (د. ط)، 2000م.

-اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت 616هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر_ دمشق ، ط1 ، 1416هـ _ 1995م.

-لسان العرب ، ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي ت 711هـ) ، دار صادر _ بيروت ، ط3 ، 1414هـ.

-اللمحة في شرح الملحة ، ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ت 720هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة _ المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1424هـ _ 2004م.

-اللمع في العربية ، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت392هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية _ الكويت ، (د. ط) ، (د. ت).

-معاني القرآن ، الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري ت 215هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1411هـ _ 1990م.

-المعجم المفصل في النحو العربي ، د. عزيزة فوَّال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط1، 1413هـ _ 1992م.

-المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت 538هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال _ بيروت _ لبنان ، ط1 ، 1993م.

-مقاييس اللغة ، ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ت 395هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (د. ط) ، 1399هـ _ 1997م.

-المقتضب ، المبرد (محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ت 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت _ لبنان ، (د. ط) ، (د.ت).

-المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي (عيسى بن عبد العزيز يلبخت الجزولي ت 607هـ) ، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية ، (د. ط)، (د.ت).

-المقرب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت669هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط1 ، 1392هـ _ 1972م.

-ملحة الإعراب ، الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ت 516هـ) ، دار السلام ، القاهرة _ مصر ، ط1 ، 1426هـ _ 2005م.

-نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن ، ط1 ، 1427هـ _ 2006م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية _ مصر ، (د. ط) ، (د. ت).

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

–الاتساق في العربية ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ، جبار سويس حنيحن الذهبي (رسالة ماجستير) ، الجامعة المستنصرية _ كلية الآداب ، بغداد.

–التوابع في نهج البلاغة (دراسة نحوية دلالية)، وداد حامد عطشان ، (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة _ كلية الآداب ، 1428هـ _ 2007م.

–التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم ، موسى سالم إبراهيم أبو جليدان ، (أطروحة دكتوراه) ، الجامعة الاسلامية بغزة _ كلية الآداب ، 1439هـ _ 2017م.

References

Abu Ali Alfarisi, Ahmad bin Abdul-Ghffar bin Mohammad bin Sulaiman. Al-Idhah ul-'Adhdi. Ed.Husein Shathili Furhud, n.p., 1969.

Abu Jledan, Musa Salim. "At-Tawjih un-Nahwi li Tadakhul it-Tawabi' fil Qur'an il-Karim" PhD Dissertation, Gaza: Islamic University, College of Arts,2017.

Abul Fida'. Imaduddin Ismael bin Ali bin Mahmud. Al-Kanash fi Fanney An-Nawi was-Sarf. Ed. Riyadh bin Hasan Al-Khawam. Beirut: AL-maktabat ul-Asriya, 2000.

Abus-So'ud, Mohammad bin Mohammad bin Mustafa. Irshad ul-"Aqli is-Saleem ila Mazaya Al-Qur'an il-Karim. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, n.d.

Al-Akhfash, Abul Hasan Sa'id bin Mus'adat il-Majashi'i al-Balkhi Al-Basri. Ma'ani il-Qur'an. Ed. Dr. Huda Mahmud Qura'a. Cairo: Maktabat ul-Khanchi, 1990.

Al-'Akbari, Abil baqa' Abdullah bin Husein bin Abdullah. Al-Lubabu fi 'Olal il-Bina'i wal I'irab. Ed. Abdullah An-Nabhan. Damascus: Dar ul-Fikr, 1995.

Al-Ashmuni, Ali bin Mohammad bin Isa abul hasan Nuruddin. Sharh ul-Ashmuni ala Alfiyati Ibni Malik. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1998.

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Mohammad Al-Jarjary. Sharh ul-Azhariya. Bulaq: Al-Matba'at ul-Kubra, n.d.

----------.Sharh ut-Tasrihi alAt-Tawdhih Au At-Tasrihu bi Madhmun it-Tawdhihi fin-Nahwi. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2000.

Al-Fairuzabadi, Mohamad-uddin Abd Tahir Mohammad bin Ya'qub. Al-Qamus ul-Muheet. Ed. Maktab Tahqiq it-Turath. Beirut: Mu'assasat ur-Risala, 2005.

Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali bin Mohammad bin Othman. Malhamat ul-I'irab. Cairo: Dar us-Salam, 2005.

Al-Istarabathi, Rdhiddin Mohammad bin al-Hasan. Sharh ur-Radhi al Kafiyati Ibn il-Hajib. Banghazi: Jami'at Qabus, 1996.

Al-Jawjari, Shamsuddin Mohammad bin Abdul-Mun'il bin Mohammad AL-Jawjari. Sharhu Shuthur ith-Thahab fi Ma'rifati Kalam il-Arab. Ed. Nawaf bin Jaza' il-Harithi. Al-Madinat ul-Munawara: 'Amadat ul-Bahth il-'Ilmi, 2004.

Al-Jazuli, Isa bin Abdul-Aziz Yalbakht. Al-Muqaddimat ul-Jazuliyatu fin-Nahwi. Ed. Dr. Shaban Abdul-Wahab Mohammad. Mecca: Matba'atu Umm ul-qura, n.d.

Al-Jurjani, Ai bin Mohammad bin Ali Az-Zain Ash-Sharif. At-Ta'rifat. Ed. Ibrahim Al-As-Sabban, Abul 'Irfan Mohammad bin Ali Ash-Shafi'i. Hashiyat us-Sabbani ala Sharh il-Ashmuni ala Alfiyati Ibni Malik. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya, 1997.

----------. At-Ta'rifat. Ed. Ibrahim Al-Jurjani, Anbari. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya, 1983.

Al-Khalidi, Dr. Karim Husein Nasih. Nadhariyat ul-Ma'na fid-Dirasat in-Nahwiya. Amman: Dar Safa', 2006.

Al-Mubarrad, Mohammad bin Yazid bin Abdul-Akbar ath-Thamali Al-Azdi. Al-Muqthadhab. Ed. Mohammad Abdul-Khaliq Odheima. Beirut: 'Alam ul-Kutub, n.d.

Al-Ozdi, Abu Bakr Mohammad bin Al-Hasab bin Duraid. Jamharat ul-Lugha. Ed. Ramzi Munir Ba'labakki. Beirut: Dar ul-'Ilm lil Malayin, 1987.

Al-Qurtubi, Abu Abdullah Mohammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Faraj Al-Ansari Al-Khazraji. Al-Jami' li Ahkam il-Qur'an. Eds. Ahmad Al-Barduni and Ibrahim Itfesh. Cairo: Dar ul-Kutub il-Misriya, 1964.

Ar-Rummani, Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah. Risalt ul-Hudud. Ed. Dr. Ibrahim As-Samarra'i. Amman: Dar ul-Fikr, n.d.

As-Sayuti, Abdul-Rahman bin Abi Bakr. Hama' ul-Hawami' fi Sharhi Jama' il-Jawami'. Ed. Abdul-Hameed Hindawi. Cairo: Al-Maktabat ut-Tawfiqiya, n.d.

As-Sirafi, Abu Sa'id Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzuban. Sharhu Kitabi Saybawaih. Eds. Ahmad Hasan Mahdi and Ali Sayid Ali. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2008.

Ath-Thahabi, Jabbar Swes Hnehin. "Al-Ittisaq fil Arabiya: Dhau'Ii Il mil-Lughat il-Hadith" MA thesis, Baghdad: Al-Mustansiriya University, College of Arts.

Atshan, Widad Hamid. " At-Tawabi' fi Nahj il-Balagha: Dirasatun Nahwiya Dalaliya" MA thesis, Kufa University, Cllege of Artsm 2007.

Az-Zamakhshari, abul Qasim Mahmud bin Amro bin Ahmad. Al-kashaf an Haqa'iqi Ghawamidh it-Tanzil. Beirut: Dar ul-Kitab il-arabi,1407AH.

----------. Al-Mufasalu fi San'at il-I'irab. Ed. Ali bu Mulhim. Beirut: Maktabat ul-Hilal, 1993.

Babti, Dr. Aziza Fu'al. AL-Mu'jam ul-Mufassal fin-Nahwi il-Arabi. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1992.

Ibnu 'Aqil, Abdullah bin Abdul-Rahman Al-Aqili Al-Hamadani Al-misri. Sharhu Ibni 'Aqil ala Alfiyati Ibni Malik. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Cairo: Dar ut-Turath,1980.

Ibnu Babshath. Tahir bin Ahmad. Sharh ul-Muqadimat il-Muhassaba. Ed. Khalid Abdul-karim. Kuwait: Al-matba'at ul-Asriya, 1977.

Ibnu Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria Al-Quzwini Ar-Razi. Maqayis ul-Lugha. Ed. Abdul-Salam harun. Dar ul-Fikr, 1997.

Ibnu Hisham, Abdullah bin Yousif bin Ahmad bin Abdullah. Awdhah ul-Masalik ila Alfiyati Ibni Malik. Ed. Yousif AshiShaikh Mohammad Al-Buqa'i. Damascus: Dar ul-Fikr, n.d.

---------- . Sharhu Shuthur ith-Thahab fi Ma'rifati Kala mil-Arab. Ed. Abdul-Ghani ad-Daqar. Damascus: ash-Sharikat ul-Muttahida, n.d.

----------. Sharhu Qatri in-Nada wa Ball is-Sada. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Cairo, 1383 AH.

Ibnu Jinni, Abul Fath Othman bin Jinni Al-Musili. Al-Luma' fil Arabiya. Ed. Fa'iz Faris.

Ibnul Atheer, Majduddin Abus-Sa'adat il-Mubarak . bin Mohammad. Al-Badi'u fi 'Ilm Il-Arabiya. Ed. Dr. Fathi Ahmad Aliddin. Mecca: Jami'atu Umm ul-Qura, 2000.

Ibnul Haidarat il-Yamani.Ali bin Sulaiman bin As'ad bin Ibrahi. Kashf ul-Mishkili fin Nahwi. Ed. Yahya Murad. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2012.

Ibnul-Hajib in-Nahwi, Abu Amro Othman bin Omer. Al-Idhahu fi Sharhiil-Mufassal. Ed. Dr. Musa Bannai Al-Alili. Baghada: Wazarat ul-Awqaf, 1982.

Ibnul Hajib. Jamaluddin bin Othman bin Omar bin Abi Bakr il-Misri. AL-Kafiyatu fin-Nahwi. Ed. Dr. Salih Abdul-Adhim ish-Sha'ir. Cairo: Maktabat il-Adab, 2010.

Ibnul Khabbaz, Ahmad bin Al-Husein bin Ahmad Al-Arbili Al-Musili. Tawjih ul-Lam'i. Ed. Dr. Fayiz Zaki Mohammad Thiyab. Cairo: Dar un-Nasr, 2007.

Ibnu Malik. Badruddin Mohammad bin Imam Jamaluddin Mohammad. Sharhu Ibn un-Nadhim ala Alfiyati Ibni Malik. Ed. Mohammad Basil 'Oyun us-Sud. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2000.

Ibnu Malik. Mohammad bin Abdullah bin Malik At-Ta'i. Sharh ul-Kafiyat ish-Shafiya. Ed. Abdul-Mun'im Ahmad Hredi. Mecca: Jami'atu Umm il-Qura, n.d.

----------. Sharhu Tashil l-Fawa'id. Eds. Abdul-Rahman is-Sayid and Dr. Mohammad Badawi. Hajr lit-Tiba'a, n.d.

----------. Tasheel ul-Fawa'id wa Takmeel ul-Maqasid. Ed. Mohammad Kamil Barakat. Damascus: Dar ul_Katib il-Arabi, 1967.

Ibnu Mandhur, Mohammad bin Mukram bin Ali. Lisan ul-Arab. Beirut: Dar Sadir, 1414 AH.

Ibnu Osfur, Ali bin Mo'min bin Mohammad bin Ali Al-Ashbili. *Al-Muqarrab*. Eds. Ahmad Abdul-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Juburi, Baghdad, 1972.

----------.Sharhu Jumal iz-Zujaji. Ed. Fawaz ash-Sha'ar. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1998.

Ibnus-Sa'igh. Mohammad bin Hasan bin Siba' bin Abi Bakr il-Juthami. AL-Lamhatu fi Sharh il-malhama. Ed. Ibrahim bin Salim As-Sa'idi. Al-Madinat ul-Munawara: Amadat ul-bahth i-"ilmi, 2004.

Ibnus-Sarraj, Abu Bakr Mohammad bin As-Sarei bin Sahl in-Nahwi. Al-Osulu fin Nahwi. Ed. Dr. Abdul-Husein Al-Fatli. Beirut: Mu'assasat ur-Risala, 1996.

Ibnu Ya'ish. Muwaffaq-Uddin Ya'ish bin Ali bin Ya'ish bin Abis-Saraya Al-Asadi Al-Musili. Sharh ul-Mufassal. Ed. Dr. Amil Badi' Ya'qub. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya,2001.

Saybawaih, Amro bin Othman bin Qanbar Al-harithi. Al-Kitab. Ed. Abdul-Salam Mohammad Harun. Cairo: Maktabat ul-Khanch, 1988.

Yaqut, Dr. Ahmas Sulaiman. Dhahirat ul-I'irabi fin Nahw il-Arabi wa Tatbiqatuha fil Qur'an il-karim. Riyadh: Sharikat ut-Tiba'at il-Araiyat is-Saudiya, 1981